«قوى سياسية» تطالب بإبعاد «المركزي للمعلومات» عن العملية الانتخابية

عبدالعزيز أبل

جواد فيروز

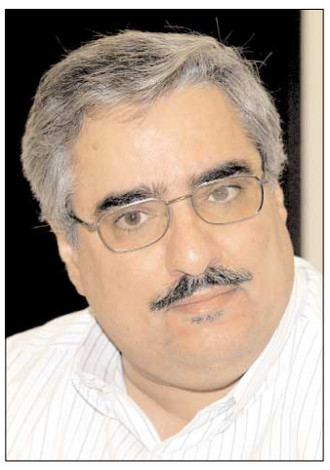

إبراهيم شريف

■ الوسط - مالك عبدالله

□ أكدت قوى سياسية أن الجهاز المركزي للمعلومات غير مؤهل للتدخل في العملية الانتخابية خصوصا بعد تورط مسئوليه في الشبكة التي كشف عنها تقرير صلاح البندر «بندر غيت»، مطالبين بـ «إبعاد الجهاز المركزي للمعلومات عن العملية الانتخابية وتسليم إدارة العملية الانتخابية إلى لجنة مستقلة»، موضحين أن «الجهاز لعب ويلعب دورا في العملية الانتخابية والحديث عن أنه لا دور له غير صحيح بتاتا، كما أن الضرر أصاب الجمعيات السياسية المعارضة من الجهاز المركزي من خلال إعاقة نقل بعض مرشحيها و إخفاء عمليات تنقل المجنسين بالخصوص المقيمين خارج البحرين».

«الوفاق»: الجهاز مشبوه ويجب إبعاده

ذكر رئيس اللجنة العليا للانتخابات في جمعية الوفاق الوطني الإسلامية جواد فيروز أن «الجميع يقر بأن للجهاز المركزي للمعلومات دور أساسي في توفير المعلومات الخاصة بالعملية الانتخابية، ولكن يجب ألا يكون له أي دور تنفيذي في إدارة العملية الانتخابية ومن المتعارف عليه أن الجهة المخولة للإدارة والمتابعة هي السلطة القضائية»، مشيرا إلى أن «واقعنا الحالي يقول إن وزارة العدل هي الواجهة بينما لاتزال الإدارة التنفيذية الفعلية بيد الطاقم الإداري والفني للجهاز المركزي للمعلومات فهو الجهة التي تجهز مراكز الاقتراع العام سواء في الدوائر أو المراكز العامة وهي التي تحدد المعلومات المتوافرة في قائمة الناخبين».

وأضاف فيروز «كما أنها ترسم سير العملية الانتخابية في هذه المراكز وبذلك تعدت صلاحياتها من توفير المعلومة فقط إلى التحكم و التنظيم و الإدارة مع إقرارانا للدور الإشرافي للقضاة ولكن هذا دور قاصر»، مؤكدا أن «دور القضاء يجب أن يشتمل على كل النواحي التنظيمية والإدارية والإشراف وتنفيذ سير حركة العملية الانتخابية في يوم الانتخابات»، موضحا أن «ما أكد أن هذا الجهاز غير مؤهل وبالذات في هذه الفترة ما تناوله تقرير البندر من دور مشبوه لقيادات الجهاز».

أبل: «المعلومات» غير مؤهل للتدخل في الانتخابات

من جهته أوضح الأمين العام لمؤتمر الدستوري عبدالعزيز أبل «أن الجهاز المركزي للمعلومات أصبح واضحا أنه غير مؤهل للتدخل في الانتخابات بأي شكل من الأشكال فبعد إصراره على فرض التصويت الإلكتروني من دون أساس قانوني، جاءت توصيته لرئيس اللجنة التنفيذية للانتخابات لكي يلغي التصويت الإلكتروني، فما كان من جلالة الملك إلا أن أوقف هذا التلاعب بالألفاظ وقرر إلغاء التصويت الإلكتروني (...)»، مشيرا إلى أن «القرار الملكي في جوهره إدانة للجهاز المركزي للمعلومات وهو إشارة إلى عدم صلاحية الجهاز لإدارة العملية الانتخابية وما يجب أن يترتب على قرار إلغاء التصويت الإلكتروني هو إبعاد من اقترح التصويت الإلكتروني أصلا ومن سوق له ومن أراد استخدامه للإساءة لسلامة الانتخابات وفي المقدمة منهم قيادات الجهاز»، مطالبا بـ «إبعاد قيادات الجهاز المركزي للمعلومات ومن وردت أسماؤهم في تقرير البندر كافة عن العملية الانتخابية إذ انهم متهمون إلى أن تثبت براءتهم ولا يمكن إثبات البراءة إلا من خلال التحقيق من قبل النيابة العامة وصدور قرار قضائي بتبرئة ساحتهم»، مضيفا «كما نطالب بإبعاد المتورطين من الجمعيات الأهلية التي وردت أسماؤها في التقرير عن العملية الانتخابية نظرا الى انعدام صدقية هذه الجمعيات، إذ نرى الواقع الذي نعيشه يصادق على التقرير، إذ أكد أحد كبار المتورطين أنه يبصم بأصابعه الخمس على أن مترشحين وطنيين لن يفوزوا في الانتخابات المقبلة وأنه بخط يده سعى إلى إبعاد بعض منظمات المجتمع المدني عن المنتدى الموازي لمنتدى المستقبل»، مؤكدا أن «مجلس الشورى المقبل يجب أن يخلو من الأسماء التي وردت في التقرير وخصوصاً تلك المرتبطة بالجمعيات الحقوقية والأهلية و السياسية، وسيكون من المتعذر على أي وطني شريف أن يلتقي بأعضاء من مثل هؤلاء في مجلس الشورى».

«وعد»: المركزي للمعلومات أضر بالعملية الانتخابية

إلى ذلك استبعد الأمين العام لجمعية وعد ابراهيم شريف تعيين بعض من وردت أسماؤهم في تقرير البندر في مجلس الشورى المقبل، مشيرا إلى أن «تعيين المتورطين في تقرير البندر في مجلس الشورى سيكون محرجا للحكومة»، مضيفا أن «الجهاز المركزي للمعلومات له ارتباط واسع بالعملية الانتخابية فهو من وفر المعلومات ومن وظف القائمين على العملية الانتخابية فالجهاز طرف في العملية الانتخابية».

ولفت شريف إلى أن «تقرير البندر كشف ضرورة وجود هيئة مستقلة للانتخابات لا تتدخل فيها السلطة التنفيذية بأي شكل من الأشكال ويمكن أن يشكل هذه الهيئة مجلس النواب، ودور الجهاز سيظل مهما لأنه من يخفي تنقلات العناوين وعناوين الناخبين ويقوم بإعداد جميع المعلومات الانتخابية»، موضحا أن «الضرر وقع في عملية وضع جداول الناخبين وتحويل محل إقامة المجنسين بالذات المقيمين خارج البحرين، والإجراءات التي اتخذت الآن ستحد من الضرر الثاني و ليس الأول الذي وقع سلفا وهو الضرر الأكبر»، مطالبا «بتشكيل هيئة وطنية مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية وهذا مطلب جميع الجمعيات السياسية ما عدا معسكر الموالاة والذي يقبل بدستور و ببرلمان بربع صلاحيات ودوائر انتخابية يصوت فيه الشجر و الحجر، كما قبلوا في السابق غياب الحياة البرلمانية».

«المنبر» يطالب بتشكيل لجنة للإشراف على الانتخابات

أكد المكتب السياسي للمنبر الديمقراطي التقدمي في اجتماع مساء أمس الأول برئاسة حسن مدن، مطالبته بتشكيل فريق حقوقي أهلي يمثل المجتمع المدني البحريني للإشراف على هذه الانتخابات المقبلة ومراقبة مجرياتها تحقيقا للشفافية وإشاعة لجو الثقة في أن الأمور ستتم من دون تدخلات أو محاولة تأثير من قبل أجهزة السلطة التنفيذية.

وعبر المكتب عن «تقديره الكبير لتوجيهات عاهل البلاد بإلغاء نظام التصويت الالكتروني، الذي عبرت جمعية المنبر وجمعيات المعارضة الأخرى عن رفضها له انطلاقا من تقديرها بأنه لا ضرورة لذلك، خصوصا أنه أثار شكوكا ومخاوف كثيرة من أن يكون الغرض منه تدخل أجهزة تنفيذية معينة من التحكم في مخرجات العملية الانتخابية المقبلة، وهي مخاوف تعززت بنشر التقرير المعروف باسم تقرير البندر لما حواه من معلومات ومستندات وخطط تشير إلى ذلك»

ورأى المنبر التقدمي أن «هذه الخطوة لجلالة الملك تعكس تفاعله مع دعوة الجمعيات السياسية الرافضة لتطبيق هذا النظام وحرصه على إشاعة جو من الثقة بين الدولة والمجتمع قبل موعد الانتخابات المقبلة»، وتطلعت الجمعية إلى خطوات أخرى «تصب في الإطار نفسه، خصوصا لجهة تشكيل لجنة تحقيق مستقلة تتمتع بالحياد والنزاهة وان تكون ذات صلاحيات للنظر في أمر التقرير المذكور، ولكي تستقيم الأمور فانه لا بد من إبعاد المسئولين الواردة أسماؤهم في التقرير عن مباشرة المهمات الحساسة المناطة بهم، وبعضها يتصل بالانتخابات المقبلة، ريثما يجري الانتهاء من التحقيق».

وتوقف اجتماع المكتب «أمام الأوضاع المعيشية المتردية للمواطنين، خصوصا ذوي الدخل المحدود، مع ازدياد ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية أضعاف المرات، في غياب تام للرقابة الحكومية على هذه الأسعار في ظل الرواتب المتدنية للشرائح الأوسع من المجتمع، واستمرار البطالة، (...) خصوصا مع استمرار تدفق العوائد النفطية الكبيرة، التي يجب أن تذهب حصة منها للنهوض بأوضاع الناس المعيشية».

ثقافة انتخابية

□ يمنح كل موظف مرشح في الانتخابات البلدية إجازة خاصة من دون راتب ابتداء من اليوم التالي لإغلاق باب الترشيح حتى انتهاء عملية الانتخابات، ولا يجوز له خلال تلك الفترة ممارسة أي اختصاص من اختصاصات الوظيفة. ويجوز للعضو أن يعود إلى مثل وظيفته بعد انتهاء عضويته.

قانون البلديات

ذاكرة انتخابية

□ الامين العام لجمعية الوفاق ونائبه آنذاك حسن مشيمع في إحدى الخيام التي نصبت في محافظة الوسطى بمناسبة الانتخابات البلدية التي جرت في العام 2002.

مصطلحات

□ فيدرالية: نظام سياسي يقوم على بناء علاقات تعاون محل علاقات تبعية بين عدة دول يربطها اتحاد مركزي على أن يكون هذا الاتحاد مبنياً على أساس الاعتراف بوجود حكومة مركزية لكل الدولة الاتحادية، وحكومات ذاتية للولايات أو المقاطعات التي تنقسم إليها الدولة، ويكون توزيع السلطات مقسماً بين الحكومات الإقليمية والحكومة المركزية.

الستري يترشح بلدياً عن الدائرة الثانية بالوسطى

■ الوسط - أحمد الصفار

□ أعلن رجل الأعمال عادل منصور الستري رغبته في الترشح للانتخابات البلدية المقبلة عن الدائرة الثانية في المحافظة الوسطى، مشيراً إلى أنه كان يعمل في البلدية منذ 28 عاماً في وظيفة اختصاصي تراخيص، كما أنه أحد مؤسسي صندوق عالي الخيري وعضو في إدارة نادي عالي الثقافي والرياضي وأحد مؤسسي جمعية عالي التعاونية الاستهلاكية وأمين سر مجلس أمناء مأتم الحاج حسن العالي، فضلاً عن مشاركاته الكثيرة في الأنشطة الخيرية والاجتماعية والتطوعية.

وعن برنامجه الانتخابي، قال الستري: «سأسعى إلى الارتقاء بمستوى النظافة وإنشاء مدرستين ثانويتين للبنين والبنات وإنشاء حديقة عامة كبيرة للعائلات وملاعب أطفال بين الأحياء، كما سأركز على ضرورة تملك المواطنين للزوايا والأسيجة، وكذلك تسهيل إجراءات الحصول على رخص البناء وإعادة النظر في رسوم البلدية، وتشكيل مجلس تنسيقي للدائرة، وإعطاء الأولوية لأبناء الدائرة للحصول على الخدمات الإسكانية من أراضي وشقق ووحدات سكنية تقام في المنطقة».

سأعلن موقفي من الترشح بعد الإعلان عن قائمة «الوفاق»

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ أكد عالم الدين السيد مكي الوداعي رغبته في الترشح عن الدائرة الثانية في المحافظة الشمالية، وقال: «ان أوراقي لدى جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وأعتقد أنني أول من قدمت أوراقي ولا أعلم كيف تسربت أنباء أنني سأترشح مستقلا وأنا أنتظر موقف الوفاق لأعلن موقفي النهائي». وأردف الوداعي «آمل أن تأخذ (الوفاق) قرارها وفق المقاييس التي أعلنتها، لأنني لا أرى ضوابط واضحة وخصوصاً فيما يتعلق بمستوى القبول العام تجاه الشخص»، مردفا «هناك ضغوط من بعض أهالي المنطقة عليّ للترشح مستقلا لكني لم أعلن موقفي وذلك لأن قائمة الجمعية غير نهائية، كما أن الأمر يخضع للتوازنات».

السيد مكي الوداعي

«وعد» ترشح بدرية علي في «ثامنة المحرق»

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ كشفت مصادر مطلعة في جمعية العمل الوطني الديمقراطي أن «الجمعية ستدفع بمرشحة لها في ثامنة المحرق هي بدرية علي»، مشيرة إلى أن «إقرار القائمة النيابية سيتم بشكل نهائي مطلع الأسبوع المقبل»، يشار إلى أن «وعد» ستدفع بكل من الأمين العام للجمعية إبراهيم شريف ونائبه إبراهيم كمال الدين ومنيرة فخرو وعبدالله بومطيويع، وسامي سيادي بديلاً عن عبدالرحمن النعيمي الذي رفضت الجهات المعنية تغيير عنوانه.

في ندوة بحسينية بن خميس بالسنابس...

مرهون والزيرة: التجربة البرلمانية وضعت الملكية الدستورية على المحك

■ السنابس - محرر الشئون المحلية

□ أكد النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبدالهادي مرهون والناشط السياسي تقي الزيرة أن التجربة البرلمانية خلال السنوات الأربع الماضية شكلت أداة اختبار حقيقية لأهم ضلع في المملكة الدستورية البحرينية المتمثلة في مجلس النواب المنتخب.

ورأى مرهون والزيرة اللذان شاركا في ندوة: التجربة النيابية في الميزان، التي أقيمت في حسينية الحاج أحمد بن خميس أن مجلس النواب وبسبب المشاركة الكبيرة لقوى المقاطعة فيه خلال الدورة المقبلة سيحدث نقلة نوعية ستكون ذات علاقة مباشرة بفرص تطور المشروع الإصلاحي الذي انطلق في العام 2001.

وقال النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبدالهادي مرهون في كلمته بالندوة: «لقد نشأت التجربة النيابية الثانية في مناخ معقد على خلفية انقسام المجتمع بين المشاركة والمقاطعة التي أدت إلى ولادة مجلس نيابي لم يعبر بشكل كامل عن مختلف أطياف العمل السياسي والشعبي لمحدودية أصوات المعارضة فيه».

وأضاف مرهون «شاركنا في العملية الديمقراطية والانتخابات على رغم معرفتنا بكل القيود والقصور الذي اكتنف العمل السياسي من المشكلة الدستورية إلى محدودية صلاحية المؤسسة التشريعية، ووجودنا أعطانا هامشا معقولا من التعبير يمكن أن نبني عليه ونوسعه، ومع التقدير للدور الذي أدته المعارضة في المسألة الدستورية فإنها أدركت أن وجودها في المؤسسة التشريعية أفضل من البقاء في الخارج، وعلى رغم السلطات المتاحة لهذا المجلس في الوقت الراهن فإنه يمكن تطويرها بالمشاركة وبإرساء تقاليد عمل برلماني قوي».

وشدد مرهون على أنه «من المهم ألا تذهب القوى السياسية إلى المشاركة بذهنية المقاطعة، أي بالرغبة في افشال التجربة من داخلها بعد عدم التمكن من افشالها في خارجها، بل إن المهم هو الذهاب إلى البرلمان برغبة تطويره والسعي لمنحه صلاحيات أوسع، تشريعا ورقابيا، وفي هذه المرة من المتعين ألا تهيمن أوهام كبيرة على أن المشاركة ستكون حلا سحريا للأمور المعلقة».

مرهون والزيرة يشاركان في ندوة «التجربة النيابية في الميزان»

ورداً على سؤال عن السبب الذي يدعوه إلى التشبث بالكرسي على رغم أن الدائرة وفاقية الهوى قال مرهون: «ليس مهما من يفوز بقدر ما سيقوم به من عمل سياسي وتشريعي ورقابي يلامس تطلعات الناس، ولاأخفيكم سرا انني سررت كثيراً بمشاركة قوى المقاطعة بقيادة الوفاق، وأعتقد أن مشاركتها ستثري العمل النيابي».

من جانبه، تحدث الناشط السياسي تقي الزيرة عن ثلاث إيجابيات استراتيجية لمجلس النواب، وأوضح أنه جسر انتقال مقبول من مرحلة سياسية إلى أخرى «فمن الطبيعي أنه لو اجتمعت الأمة على رفض مجلس النواب ومقاطعته في العام 2002 لكنا دخلنا في مرحلة احتقان سياسي أشد وطأة من ذلك الاحتقان الذي عايشناه في مرحلة التسعينات، لكننا قبلنا واحترمنا الرأي الآخر، فتولد ما بيننا ما اصطلح على تسميته تيار المقاطعة وتيار المشاركة، ورأينا كيف أن هذين التيارين لم تستمر حدودهما وتباعدهما على ما هي عليه، فقد تداخلا ببعضهما بعضاً في بعض المحطات التي استدعت ذلك».

وأكد الزيرة أن التجربة البرلمانية «كانت أداة لاختبار لأهم ضلع في المملكة الدستورية البحرينية ويمكن القول أيضاً ان هذا الجسر، على رغم حجم المقاطعة الذي لا يستهان به، أعطانا جميعاً، حكومة وشعباً، فرصة لاختبار هذه السلطة التشريعية، ومدى قوتها أو ضعفها، فاعليتها أو قصورها، ودرجة استقلاليتها أو تبعيتها، للسلطة التنفيذية وللدولة، ومدى تمثيلها للمجتمع المدني وللناخبين، ومدى قدرتها على التعبير عن تطلعات الشعب، وبذلك وفرت فرصة لاختبار أهم أضلاع المملكة الدستورية الجديدة التي تفصل ما بين السلطات».

وأوضح الزيرة أن مجلس النواب شكّل أداة ضغط سياسي دستورية فاعلة «فعلى رغم اعترافنا بأن مجلس الشورى يتمتع بالكفة الراجحة تحت مظلة المجلس الوطني، فإن مجلس النواب ينفرد ويتميز عن مجلس الشورى في أحقيته محاسبة الوزراء وحجب الثقة عنهم. ومع أن هذا الأمر لم يتحقق بصورة مباشرة تحت مظلة مجلس النواب، إلا أن المتتبع لمناقشات المجلس ولاسيما بخصوص هيئتي التقاعد والتأمينات يستطيع أن يلمس تلك الضغوط التي لعبها المجلس في معالجة الإفلاس الاكتواري للهيئتين والآثار التي ترتبت عليها وفي مقدمتها تغيير وزير المالية واستبداله بوزير جديد».

ورأى الزيرة أن مجلس النواب نجح في تسليط الأضواء على عدة قضايا وظواهر تتعلق بالفساد الإداري والمالي والمحسوبية والطائفية وتسريب الأموال العامة وساهم في تعبئة الرأي العام ضد بعض الممارسات الفاسدة ما شكل ضغطاً سياسياً ثقيلاً على السلطة التنفيذية. كما ساهم النواب بصورة منفردة وذاتية أحياناً باتخاذ مواقف وطنية مشرفة. ويمكننا القول إن التغييرات الوزارية التي طالت بعض الحقائب الوزارية خلال الفصل التشريعي الأول جاءت بفعل ضغوط مجلس النواب فضلاً عن ضغوط المعارضة والشارع البحريني.

وبيّن الزيرة أن مجلس النواب أدى إلى لخبطة سياسية كبيرة، فقد فتح مجلس النواب الفرصة والمجال لقوى سياسية ودينية للمشاركة في العمل السياسي والبروز بشكل واضح والتقدم إلى الصفوف الأمامية مستفيدة من مظلة البرلمان ومن حرية التعبير وحرية تشكيل الجمعيات السياسية والحقوقية والمهنية والنسائية والشبابية والنقابات العمالية. وبرز لأول مرة في تاريخ البحرين تيار سياسي سني قبال التيار السياسي الشيعي، وتيار سياسي للتجار لحماية مصالحهم، كما برزت أيضاً تيارات موالية للحكومة في قبال تيارات المعارضة التقليدية.

وأبدى مرهون والزيرة تفاؤلهما من التجربة النيابية المقبلة، معتبرين أن «التجربة عموماً كانت جديرة بالبناء والاستمرار في مسيرة التنمية السياسية في مملكة البحرين، وحفزت غالبيتنا للمشاركة فيها لعلنا نتمكن من حمايتها وتطويرها ورعايتها».

الرميحي يتوقع ارتفاع المشاركة الانتخابية في المناطق القبلية

■ الوسط - فرح العوض

□ توقع المترشح نيابيا عن الدائرة الخامسة في المحافظة الجنوبية خميس الرميحي أن ترتفع نسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة، «خصوصا في المناطق التي تتميز بالقبلية»، مؤكدا تميز الناخب البحريني بالوعي، وخصوصا أنه لا يبحث عن الشعارات الوهمية، بل عن المترشح الكفؤ، الذي تسبقه انجازاته. وذكر الرميحي أنه سيترشح عن «خامسة الجنوبية» التي تضم 11 مجمعاً سكنياً؛ 950، 951، 952، 953، 954، 955، 957، 958، 959، 960، 961، فيما تضم المناطق السكنية الآتية: عسكر وحفيرة وجو والغنية ومزرع، إضافة إلى رأس حيان ورأس أبوجرجور ورأس زويد.

وأشار الرميحي إلى «أنني أواجه في الدائرة منافسين حتى الآن، إلا أنني في الوقت نفسه أجد قبولاً واسعاً من قبل الأهالي»، مضيفا: «أنني حريص على التواصل مع أهالي الدائرة منذ فترة طويلة، وخصوصا أن الناخبين يبحثون عن المترشح المعروف لديهم». ولفت الرميحي إلى أن برنامجه الانتخابي الذي بدأ في تعريف الناخبين عنه من خلال مجلسه اليومي، يركز على قواعد أساسية مختلفة منها: السعي إلى تحسين المستوى المعيشي لأبناء الدائرة، ولإيجاد وظائف لهم، إلى جانب معالجة المشكلات السكنية وزرع القيم الإسلامية في نفوسهم، مؤكدا حرصه على إيجاد حلولا لمشكلة التلوث البيئي، والصعوبات التي تواجه الصيادين في الدائرة.